

## مقارنة بين اتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية ومبادرة المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)

ينطبق مصطلح "قواعد المنشأ" فقط على السلع - أي المنتجات الصناعية و المنتجات الزراعية كافة ولا ينطبق على الخدمات. و قواعد المنشأ هي الأنظمة التي تحدد نسب المكونات (المدخلات) التي تم استخدامها في صناعة أو إنتاج هذه السلعة، مما يكسبها صفة سلعة "صنعت في ...". أو "منتج من..." الأردن أو الولايات المتحدة أو أي بلد أو تجمع دول آخر في العالم.

ويجب أن تكون السلعة أو المواد المدخلة عليها بالكامل من زراعة (انماء) أو إنتاج أو صنع بلد المنشأ، أو أن يتم استيرادها مباشرة من طرف لطرف آخر، أو إذا كان مجموع تكلفة أو قيمة المواد المنتجة في الطرف المصدر مضافاً إليها التكاليف المباشرة لعمليات التصنيع عند الطرف المصدر لا تقل عن ٣٥% من القيمة المصدرة للسلعة وقت إدخالها للطرف الآخر. ويذكر أنه وضمن مبادرة المناطق الصناعية المؤهلة، يشترط أيضاً أن لا تقل المساهمة المحلية عن نسبة ٣٥% من القيمة المقدرة للبضاعة المنتجة من قبل مصنع داخل المنطقة الصناعية المؤهلة.

وتتشارك اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة مع مبادرة المناطق الصناعية المؤهلة بعدم اعتبار أي سلعة على أنها سلعة تجارية جديدة أو مختلفة، أو إدخال أي مادة على أنها محتوى محلي، لمجرد أنه حصل عليها عمليات جمع أو تغليف بسيطة أو عمليات حل بالماء، أو بمادة أخرى لا تغير خصائص السلعة أو المادة من الناحية المادية. ولا يمكن اعتبار أية سلعة على أنها مختلفة أو جديدة إلا إذا تمت عليها عملية تحويل

جوهرية (Substantial Transformation) لتصبح سلعة تجارية مختلفة أو جديدة لها تسمية وخصائص واستعمالات جديدة و مميزة عن السلعة أو المواد التي جرى عليها التحويل. ومن الأمثلة التي يمكن أن تشرح هذا تطبيق مثال غزل النسيج من خيوط، أو صناعة مركز عصير الفواكهة من الفواكهة الطازجة ومكونات أخرى.

أما النقاط الأخرى المشتركة بين اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ومبادرة المناطق الصناعية المؤهلة فتتمثل بعملية حساب أو تقدير المدخل المحلي الموجود ضمن مكونات السلعة، وذلك لغايات استيفائها لمتطلبات قواعد المنشأ المطلوبة. هذا وتشمل تكلفة أو قيمة المواد التي يدخلها البلد/الطرف المعنى في السلعة البنود التالية:

- تكلفة المواد الفعلية على الصانع
- تكاليف الشحن والتأمين والتعليب وجميع النفقات الأخرى المترتبة على نقل المواد إلى مكان المصنع، إلى الدرجة التي لم يتم احتسابها في تكاليف المواد الفعلية على الصانع
- التكلفة الفعلية للفاقد والفضلات (قائمة المواد) مطروحاً منها قيمة الخردة التي يمكن إعادة استعمالها.
- الضرائب و/أو الرسوم التي فرضها البلد/الطرف المعنى على المواد شريطة أن لا تكون مستردة عن التصدير.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تكاليف مباشرة وغير مباشرة أخرى لعمليات التصنيع يذكر منها تكاليف الأيدي العاملة وتكاليف البحث والتطوير وتكاليف معاينة السلعة وفحصها.

## المعاملة الخاصة لقطاع المنسوجات والألبسة

تطبق الاتفاقية ومبادرة المناطق الصناعية المؤهلة هذه الشروط على منتجات المنسوجات أو الألبسة المحبوكة الى أن يتم شكلها النهائي لدى أحد الطرفين. وتعامل الأقمشة ( أو ما يقع في بابها من خيوط وألياف) وألبسة ضمن القاعدة العامة التي لا تعتبر أي منتج من الأقمشة أو الألبسة أنه بالكامل من انماء أو إنتاج أو صنع أحد الطرفين الا فى الحالات التالية:

١. اذا تم الحصول على المنتج أو تم انتاجه بالكامل لدى البلد / الطرف المعني.
٢. اذا كان المنتج غزلا أو خيطا أو جدلة أو قيطانا أو حبلا أو كبلأ أو صغيرة وكانت:
  - أليافها المقومة الثابتة مغزولة في احدى البلدين/ الأطراف المعنية ،
  - شعيراتها المستمرة ميثوقة (extruded) من احدى البلدين/ الأطراف المعنية ،
٣. اذا كان المنتج نسيجا (بما فى ذلك تلك المصنفة تحت باب ٥٩ من النظام المنسق)، وكانت مقومات النسيج من الألياف أو الشعيرات أو الخيوط كانت قد تم غزلها أو تصنيعها أو تخميلها أو تليدها أو تشبيكها أو تحويلها بأي طريقة أخرى لصنع القماش (النسيج) فى احدى البلدين/ الأطراف المعنية.
٤. اذا كان المنتج من أي نوع آخر من النسيج أو الألبسة قد تم تجميعه بالكامل فى ذلك البلد/ الطرف المعني ومن جميع القطع المكونة له.
٥. اذا كانت الأقمشة المصنفة (ضمن النظام المنسق) على أنها حرير أو قطن أو ألياف صناعية أو ألياف نباتية، وإذا كان القماش مصبوغا ومطبوغا أيضا فى احدى البلدين/ الأطراف المعنية ، وإذا تم تنفيذ هذا الصبغ أو الطبع مع عمليتين أو أكثر من عمليات التشطيب التالية:
  - القصر (Bleaching)
  - الانكماش (Shrinking)
  - العدك (Fulling)
  - التزغيب (Napping)
  - التقسية الدائمة ( Permanent Stiffening )
  - (Decating)
  - التنقل
  - التشكيل النافر الدائم (Permanent Embossing or Moireing)
  - التجعيد

## قاعدة تعدد البلدان (Multi-country Rule) :

وفى الحالات التى يتعذر فيها البت فى امكانية تطبيق شروط قواعد المنشأ المطلوبة وفقا لما ورد أعلاه، تطبق الأحكام كما يلي:

- إذا كانت أهم عمليات التجميع أو التصنيع قد تمت فى احدى البلدين/ الأطراف المعنية، أو
- فى الحالات التي يتعذر فيها البت فى امكانية تطبيق الفقرة الرابعة أعلاه، عندها تطبق الاتفاقية إذا تمت آخر عملية تجميع أو تصنيع هامة فى احدى البلدين/ الأطراف المعنية .

### المرونة فى التفسير:

سيعقد الأردن والولايات المتحدة مشاورات حول تفسير الأحكام أعلاه، و حول أي مشاكل عملية قد تنشأ، وذلك توخياً لتفادي أي عوائق على التجارة لا تتوافق مع غايات الاتفاقية التي تدعو الى دعم وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين. وفي هذا السياق، يجوز اقتراح تعديلات على القواعد المتفق عليها أعلاه.

### قواعد المنشأ والمستقبل:

خلال ستة أشهر من دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز النفاذ، يتعين على الطرفين أن يعقدوا مناقشات بهدف التوصل الى اتفاق حول القدر الذي يجوز فيه ادخال قيمة أو تكلفة المواد التي تكون متاخمة للأردن (contiguous) فى القيمة المقدره للسلعة لغايات تحقيق نسبة المحتوى المحلى المطلوب (أي ٣٥%) وفق أحكام الاتفاقية.

للاستفادة من المعاملة التفضيلية التي تسمح بها اتفاقية التجارة الحرة و/أو مبادرة المناطق الصناعية المؤهلة - الأوراق الثبوتية المطلوبة من المستورد:

يتعين على الشخص المستورد أن يكون على استعداد لأن يقدم للسلطات الجمركية عند الطلب، تصريحاً يشمل على جميع المعلومات المتعلقة بانتاج أو صناعة السلعة:

١. وصف للسلعة وكمياتها وعددها وعلامات الطرود وأرقام الفواتير وبوالص الشحن.

٢. وصف للعمليات التي تدخل فى انتاج السلعة والتي تكون بالكامل من انماء أو انتاج أو صنع أي من البلدين/ الأطراف المعنية، وتحديدًا للتكاليف المباشرة لعمليات التصنيع.

٣. وصف للمواد المستعملة فى انتاج السلعة التي تكون بالكامل من انماء أو انتاج أو صنع أي من البلدين/ الأطراف المعنية، وبيان تكلفتها أو قيمتها.

٤. وصف للعمليات التي أجريت على السلعة وبيان منشأ وتكلفة أو قيمة أي مادة مستعملة في السلعة، ويدعى بأنها مصنعة تصنيعاً كافياً في بلد الطرف بحيث مواداً منتجة في ذلك الطرف.

٥. وصف لمنشأ وتكلفة أو قيمة أي مواد أجنبية مستعملة في السلعة التي لم يتم تحويلها جوهرياً في الطرف المعنى.

يعد الشخص المستورد التصريح ويوقعه ويقدمه بناءً على طلب البلد/الطرف المستورد على أنه لا يجوز طلب تقديم تصريح إلا في الحالات التالية:

أ. إذا كان لدى البلد/الطرف المستورد سبب في الشك بدقة الإقرار الذي يفترض وقوعه استناداً لمتطلب أنه يعتبر افتراضاً أن الشخص المستورد مقر بأن البضاعة تستحق المعاملة التفضيلية المنصوص عليها في الاتفاقية و/أو نص المبادرة.

ب. إذا استنتج البلد/الطرف المستورد أن مثل هذا التدقيق يكون مناسباً بناءً على الأساليب التي يعتمدها في الإجراءات المطبقة لتقدير احتمالات دخول سلع مستوردة بشكل مخالف للأصول وغير صحيح.

ت. أو عند قيام البلد/الطرف المستورد بتدقيق عشوائي.

وعلى الشخص المستورد أن يحتفظ بملفاته بالمعلومات اللازمة لاعداد التصاريح المشار إليها لمدة خمس سنوات.

#### أسئلة مهمة:

١. كيف تستطيع تأهيل منتجك للحصول على معاملة إعفاء من الرسوم والجمارك من خلال ال QIZ ؟

ملاحظات + محددات	مدخلات الانتاج			بلد المنشأ
	الوسيلة (٣)	الوسيلة (٢)	الوسيلة (١)	
	الاختبار والجمع بين الوسيلتين (١) + (٢) العالية.	٢٠%	الحد الأدنى ١١,٧%	أ. منطقة صناعية مؤهلة في الأردن
٧% من اسرائيل اذا كانت السلعة المنتجة من التقنيات العالية.		٢٠%	الحد الأدنى ٨%	ب. اسرائيل
١٥% من المجموع (أ) + (ب) في الوسيلة (٢) يمكن أن يكون منشأها من الولايات المتحدة الأمريكية.			١٩,٧%	المجموع الجزئي
مصادر أخرى				
من أي طرف من مجموعة المصادر الأخرى لتكمل نسبة ال			١٥,٣%	منطقة صناعية مؤهلة في الأردن

منطقة صناعية مؤهلة في السلطة الوطنية الفلستينية				٣٥% المطلوبة كحد أدنى.
				الولايات المتحدة الأمريكية
حرية الحصول على النسبة المتبقية من أي مكان في العالم	٦٥%	٦٠%		
المجموع الكلي	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	

٢. كيف تستطيع تأهيل منتجك للحصول على معاملة إعفاء من الرسوم والجمارك من خلال ال FTA ؟

يجب المساهمة بما نسبته ٣٥% كحد أدنى من القيمة المقدرة للبطاعة المنتجة من قبل مصنع داخل الأردن وحرية الحصول على النسبة المتبقية (٦٥%) من أي مكان في العالم... وهناك أسلويان - مبدئيا- لتحقيق ذلك:

١. المساهمة بما نسبته ٣٥% كاملة.

٢. المساهمة بما نسبته ٢٠% على الأقل من قبل مصنع أردني و ١٥% من الولايات المتحدة الأمريكية.



نقاط مهمة عند المقارنة:

منطقة التجارة الحرة	QIZ	الموضوع
اتفاقية التجارة الحرة مع الأردن.	تعتمد على اتفاقية التجارة مع الحرة مع اسرائيل (منطقة حرة منذ ١٩٩٥).	الهيكل القانوني
تتوزع التخفيضات على التعرفة والتحرير في القيود الكمية من الحال وعلى مدى العشر سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية.	جميع البضائع المصدرة معفية حالا.	الاعفاءات من الجمارك والسقوف الكمية
منتجات القطاعين الصناعي والخدماتي.	فقط منتجات القطاع الصناعي.	منتجات القطاعات المشمولة بالتحرير التجاري (تسهيل النفاذ الى الأسواق والحصول على المعاملة الوطنية)
المساهمة بما نسبته ٣٥% كحد أدنى من القيمة المقدرة للبضاعة المنتجة من قبل مصنع داخل الأردن، وهناك وسيلتين مبدئيا لتجميع النسبة المطلوبة.	المساهمة بما نسبته ٣٥% كحد أدنى من القيمة المقدرة للبضاعة المنتجة من قبل مصنع داخل المنطقة الصناعية المؤهلة، وهناك ثلاث وسائل مختلفة لتجميع النسبة المطلوبة.	مدخلات الانتاج المطلوبة ومتعلقة فقط بمنتجات القطاع الصناعي
تغطي كامل الأردن.	مناطق محددة ضمن شروط ومرتبطة بمؤسسة المناطق الصناعية.	المساحة الجغرافية المشمولة
تسري الالتزامات العامة في هذا المجال، ويتم الاعتماد على شروط قانون العمل المعمول فيه.	تسري الالتزامات العامة في هذا المجال، وهناك تفاهم بين الحكومة والمستثمر أن السقف المسموح به للعمالة الأجنبية هو ٣٥% على أن يتم تقليصها تدريجيا في فترة محددة.	العمل والعمال